البخاري فيعطون ولو اغنيا للخبر السابق ولانه صلى الله عليه وسلم اعطى العباس وكان غنيا ويفضل الذكر على الانثى كالارث فله سهمان ولها سهم لانه عطية من الله تعالى تستحق بقرابة الاب كالارث سوا الصغير والكبير والبعيد بالانتساب الى الاب فلا يعطى اولاد البنات من بني هاشم والمطلب شيا لان صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير وعثمان مع ان امهما كانت هاشمية وللبتامى للاية الفقرا لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة هنا لانه مال او نحوه اخذ من الكفار فاختص بنا كسهم المصالح واليتيم صغير ولو انثى بخلاف الابعد احتلام رواه ابو داود وحسنه النووي لكن ضعفه غيره لا اب له وان كان له ام وجد واليتيم بني الهاشم من فقد امه دون الطير من فقد اباه وامه ومن فقد امه فقط من الادميين يقال له منقطع وللمساكين الصادقين بالفقر ولابن السبيل اي الطريق الفقير منا ذكورا كانوا او اناثا للاية مع ما مر انفا وسياتي بيان الصنفين وبيان الفقير في الباب الاتي ويجوز ان يجمع للمساكين بين الكفارة وسهمهم من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة اموال وان اجتمع في احدهم يتيم ومسكنة اعطي باليتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زايلة وللامام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وتولي منا منع الفقير من زيادتي ويقسم الامام ولو بناحيته الاصناف الاربعة الاخيرة بالاعطاء وجبرا بالعموم الاية فلا يخص الحاضر موضع حصول الفي ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها نعم

لو

لو كان الحاصل لا يسد مسدا بالتعميم قدم الاحوج ولا يعم للضرورة ومن فقد من الاربعة صرف نصيبه للباقين منهم والاخماس الاربعة للمرتزقة وهم المرصدون للجهاد بتعيين الامام لهم لعمل الاولين بهم بخلاف المتطوعة فلا يعطون من الفي بل من الزكاة عكس المرتزقة كما سياتي ويشترك المرتزقة في ذلك قضاتهم كما مر وائمتهم ومؤذنوهم وعمالهم فيعطي الامام وجوبا كلا من المرتزقة ولو لا بقدر حاجة مؤنة من نفسه وغيرها كزوجة ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلا وعادة الشخص من رفاهة وضدها ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولد او حدوث زوجة او كثرة ومن لا عبد له يعطي من العبيد ما يحتاجه للقتال معه او لخدمته ان كان ممن يخدم ويعطي مؤنة ومن يقاتل فارسا ولا فرس له يعطي من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطي مؤنة بخلاف الزوجات يعطي لهن مطلقا لاخصاصهن في اربع ثم ما يدفع اليه لزوجته وولده املك فيه لهما حاصل من الفي وقيل عليكه هو ويصير اليهما من جهته فان مات لم يعطه الامام لهوله وزوجاته وبناته الى ان يستغنوا بنحو نكاح او ارث وبنيه الى ان يستقلوا بكسب او قدره على الفرض ومن احد اثبات اسمه في الديوان اثبت والا قطع وذكر حكم الاصول من زيادتي وتغييري بن وجات وبالاستغنا فيهن ومن البنات اولى من تغييره بالزوجة وبالنكاح فيها وبالاستقلال في البنات كالبنين وسن ان يضع ديوانا بكسر الدال اشهر من فتحها وهو الدفتر الذي يثبت

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)